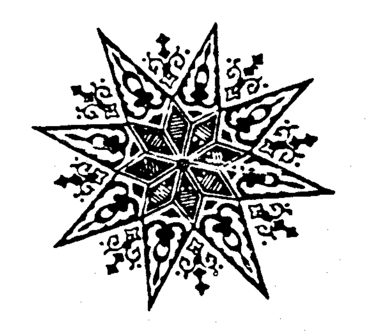
حديث الثقلين وفقهه

دكتور
علي أحمد السالوس
أستاذ مساعد بقسم الفقه والأصول
بكلية الشريعة - جامعة قطر
وعضو الرقابة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي



محتوى البحث

تقديم
الحديث ومنهج الدراسة

الفصل الأول
الروايات من كتب السنة

أولا : الموطأ
ثانيا : ذكر الكتاب والسنة فى غير الموطأ
ثالثا : الصحيحان
رابعا : مسند الإمام أحمد وروايته عن زيد بن أرقم
خامسا : باقى روايات الثقلين فى المسند وغيره
سادسا : مناقشة الروايات
سابعا : الاختلاف حول الحديث

الفصل الثانى
فقه الحديـث

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

« إياك نعبد وإياك نستعين »

تقديم :

الحمد لله حمدا طيبا طاهرا مباركا فيه ، نحمده سبحانه وتعالى ونستعينه ونستهديه ، ونصلى ونسلم على رسوله المصطفى المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه ، واتبع سنته إلى يوم الدين .

أما بعد :

فلعل البشرية فى تاريخها لم تعرف علما نقل بالضبط الذى نقل به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وإذا كان ربنا عز وجل قد تكفل بحفظ القرآن الكريم : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » فمن تمام حفظ الكتاب العزيز حفظ السنة المطهرة ، ولهذا هيأ لها من المسلمين من حفظها ووعاها ، وأداها كما سمعها .

ومرت السنة بمراحل قبل عصر التدوين ، ثم حاول أناس أن يلبسوا الحق بالباطل ، وأن يفتروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخطأ آخرون فى النقل ، فكان للأئمة الأعلام دورهم الذى قاموا به . قال الإمام مسلم رحمه الله ـ فى كتاب التمييز (ص ١٧١) ، وهو كتابه فى العلل :

« واعلم ، رحمك الله ، أن صناعة الحديث ، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم ، إنما هى لأهل الحديث خاصة ، لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين دون غيرهم . إذ الأصل الذى يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة ، من عصر إلى عصر من لدن النبى صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا هذا ، فلا سبيل لمن نابذهم

من الناس ، وخالفهم فى المذهب ، إلى معرفة الحديث ومعرفة الـرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار ، من نقال الأخبار وحمال الآثار .

وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم فى التعديـل والتجريح . وإنما اقتصصنا هذا الكلام ، لكى ننبه من جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التعلم والتنبـه ، على تثبيت الـرجال وتضعيفهم ، فيعـرف ما الشـواهد عندهم ، والدلائل التى بها ثبتوا الناقـل للخبر من نقله ، أو سقـطوا من أسقطوا منهم ، والكلام فى تفسير ذلك يكثر » . أ . هـ

وهذا كلام مشرق ، ما أحوجنا الى تدبره فى عصر أصبحت السنة المطهرة حديث كل من هب ودب ! حتى وإن كان مستشرقا صليبيا أو يهوديـا ، أو تلميذا غـذى بسمومهم ، أو حاقدا أثيما ، أو جاهلا متطفلا .

وأقدم هنا نموذجا لدراسة حديث ، وستبين هذه الدراسة سقطات الجـاهلين ، واختلافات العالمين .

والله نسأل أن يهدينا سواء السبيل ، وأن يجنبنا الزلل فى القول والعمل ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير البرية ، ،

الحديث ومنهج الدراسة

يطلق الثقلان على الجن والإنس ، قال تعالى فى سورة الرحمن : « سنفرغ لكم أيها الثقلان » غير أن هذا المعنى ليس المراد هنا ، وإنما المراد القرآن الكريم ، وعترة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والثقلان مثنى ثقل - بفتحتين - أى الشىء النفيس الخطير .

والمقصود بحديث الثقلين ما يروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أنه ترك من بعده كتاب الله المجيد ، وأهل بيته الأطهار . قال الإمام النووى : قال العلماء : سميا ثقلين لعظمهما ، وكبير شأنهما ، وقيل لثقل العمل بهما .

والحديث اختلفت أسانيده ، وتنوعت متونه . وصدر فى القاهرة مؤخرا كتاب عنوانه « حديث الثقلين » ، ذكر مؤلف الكتاب أنه ينقل الأخبار الصحيحة الموقوفة المنسوبة إلى أصحابها ورواتها . ونشرت الكتاب جهة علمية أيدت قول المؤلف .

نظرت فى الكتاب فوجدته يشير إلى الرواة والأسانيد ، ويجمع بين أجزاء المتون المختلفة ، ويخلط بينها ، فلا ينسب كل متن إلى إسناده ، ولا يذكر من خرجه .

وخلط المتون والأسانيد يجعلنا لا نميز إسناد كل متن ، ولا نعرف من خرج كل رواية . وأظن أن هذا المنهج الذى سلكه المؤلف ليس بالمنهج العلمى الصحيح ، فيمكن أن يخلط الصحيح بالضعيف والموضوع ، وأن يمزج بين الحق والباطل .

لذا رأيت أن أتتبع روايات هذا الحديث الشريف فى كتب السنة قدر الاستطاعة ، وأجمع كل الروايات ، وأجعل كل متن مع إسناده ، ذاكرا من أخرجه ، ثم أنظر فيما جمعت رواية وفقها ، مستعينا بالله عز وجل .



الفصل الأول

الروايات من كتب السنة

أولا ـ الموطأ :

لا نجد فى موطأ الإمام مالك ذكرا للثقلين ، وإنما يروى عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال :

« تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه . (انظر كتاب النهي عن القول بالقدر) .

وهذا الحديث الشريف غير متصل الإسناد ، إلا أن ابن عبد البر وصله من حديث كثير بن عبد بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده . (انظر تنوير الحوالك ٢٠٨/٢) .

وقال ابن عبد البر كذلك : مرسلات مالك كلها صحيحة مسندة (١ /٣٨) .

وقال جلال الدين السيوطى : « ما من مرسل فى الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد . فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شىء » . (المرجع نفسه ٦/١) .

ثانيا : ذكر الكتاب والسنة فى غير الموطأ :

عندما ننظر فى كتاب مفتاح كنوز السنة نجد فى باب الميم فيما ذكره عن محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ الإشارة إلى عشرة مراجع من مراجعه الأربعة عشر ذكرت الوصية بالكتاب والسنة .

وبالرجوع إلى هذه الكتب نجد فى غير الموطأ ما جاء فى سيرة محمد بن إسحاق التى جمعها ابن هشام ، خطبة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى حجة الوداع (٦٠٣/٤) ، ومما جاء فى الخطبة قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم : « وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا ، أمرا بينا : كتاب الله وسنة نبيه » .

وفى صحيح البخارى نجد « كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة » ومما جاء فيه : « وكانت الأئمة بعد النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ يستشيرون الأمناء من أهل العلم فى الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها ، فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره ،

اقتداء بالنبى - صلى الله عليه وسلم »

ونجد فى بعض هذه المراجع العشرة الوصية بكتاب الله تعالى دون ذكر السنة ، من ذلك ما جاء فى سنن الدارمى .

حدثنا محمد بن يوسف ، عن مالك بن مغول ، عن طلحة بن مصرف اليامى ، قال : « سألت عبد الله بن أبي أوفى : أوصى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ، قلت : فكيف كتب على الناس الوصية ، أو أمروا بالوصية ؟ فقال : أوصى بكتاب الله » . (انظر كتاب الوصايا . باب من لم يوص جـ ٢ ص ٢٩٠ - ٢٩١) .

وفى سنن النسائى رواية أخرى لهذا الحديث ، وقال السيوطى فى شرحه : « أوصى بكتاب الله أى بدينه ، أو به وبنحوه ليشمل السنة » . (انظر كتاب الوصايا - باب هل أوصى النبى صلى الله عليه وسلم ؟ جـ ٦ ص ٢٤٠)

وفى غير المراجع العشرة نجد مثلا فى كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك « باب فى لزوم السنة » ، ويحتوى الباب على ثمانية أخبار .

وفي المسند لأبى بكر عبد الله بن الزبير الحميدي حدث المصنف قال : ثنا سفيان قال : ثنا مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف قال : سألت عبد الله بن أبي أوفي : « هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لم يترك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئا يوصى فيه . قلت : وكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص ؟ قال : أوصى بكتاب الله » (انظر المجلد الثاني - حديث رقم ٧٢٢) .

وفي فيض القدير شرح الجامع الصغير ، نجد رواية عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : خطب النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع فقال : تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وسنتي ، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض » .

ومما قاله المناوي في شرحه :

إنهما الأصلان اللذان لا عدول عنهما ، ولا هدى إلا منهما ، والعصمة والنجاة لمن تمسك بهما ، واعتصم بحبلهما . وهما الفرقان الواضح ، والبرهان اللائح بين المحق إذا اقتفاهما ، والمبطل إذا خلاهما ، فوجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة متعين معلوم من الدين بالضرورة .

(راجع الجزء الثالث ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، حديث رقم ٣٢٨٢ وشرحه ، وانظر صحيح الجامع الصغير للشيخ ناصر الدين الألباني جـ ، حديث رقم ٢٩٣٤) .

ولسنا في حاجة إلى أن نطيل الوقوف هنا ، فلا خلاف بين المسلمين في وجوب

التمسك والاعتصام بالقرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة .

والخلاف حول شيء من السنة مرده إلى الخلاف حول الثبوت أو الدلالة ، أما ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان واضح الدلالة ، فلا خلاف حول الأخذ به ووجوب اتباعه ، فقد نطق بهذا الكتاب المجيد في مثل قوله تعالي : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (الحشر : ٧)

وقوله عز وجل : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (النساء : ٨٠)

وقوله سبحانه : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » . (النساء : ٦٥) .

إلى غير ذلك من آيات الله البينات التى بينت أن من لم يتمسك بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد ابتعد عن الإيمان ، وضل ضلالا بعيدا .

ثالثا : الصحيحان : ـ

لم يرد في صحيح البخاري ذكر لحديث الثقلين إلا ما أشرنا اليه من قبل من أن الإمام البخارى جعل من كتب صحيحه « كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة » .

أما الإمام مسلم فقد ذكر أربع روايات لهذا الحديث الشريف ، نثبتها هنا كما جاءت في صحيحه ، وكلها عن زيد بن أرقم (في باب من فضائل على بن أبي طالب ـ كتاب فضائل الصحابة رضى الله عنهم) . والروايات هي :

(١) حدثنى زهير بن حرب وشجاع بن مخلد جميعا عن ابن علية قال زهير : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثني أبو حيان ، حدثنى يزيد بن حيان ، قال : انطلقت أنا وحصين بن سيرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم ، فلما جلسنا إليه قال له حصين : لقد لقيت يا زيد خيرا كثيرا ، رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ، وسمعت حديثه ، وغزوت معه ، و صليت خلفه ، لقد لقيت يا زيد خيرا كثيرا ، حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال يا بن أخى : والله لقد كبرت سنى ، وقدم عهدي ، ونسيت بعض الذي كنت أعى من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فما حدثتكم فاقبلوا ، وما لا فلا تكلفونيه ، ثم قال : قام رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوما فينا خطيبا بماء يدعى خما بين مكة والمدينة ، فحمد الله وأثنى عليه ، ووعظ وذكر ، ثم قال : أما بعد : ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتى رسول ربى فأجيب ، وأنا تارك فيكم ثقلين : أولهما كتاب الله فيه

الهدى والنور ، فخذوا كتاب الله واستمسكوا به ، فحث على كتاب الله ورغب فيه ، ثم قال : وأهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، فقال له حصين : ومن أهل بيته يا زيد ؟ أليس نساؤه من أهل بيته ؟ قال : نساؤه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده ، قال : ومن هم ؟ قال : هم آل علي ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس . قال : كل هؤلاء حرم الصدقة ؟ قال : نعم .

(٢) وحدثنا محمد بن بكار بن الريان ، حدثنا حسان « يعني ابن إبراهيم » ، عن سعيد بن مسروق ، عن يزيد بن حيان ، عن زيد بن أرقم ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وساق الحديث بنحوه بمعنى حديث زهير .

(٣) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن فضيل ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، كلاهما عن أبي حيان ، بهذا الإسناد نحو حديث إسماعيل ، وزاد في حديث جرير : كتاب الله فيه الهدى والنور من استمسك به وأخذ به كان على الهدى ومن أخطأه ضل .

(٤) حدثنا محمد بن بكار بن الريان ، حدثنا حسان « يعني ابن إبراهيم » ، عن سعيد « وهو ابن مسروق » ، عن يزيد بن حيان ، عن زيد بن أرقم قال : دخلنا عليه فقلنا له : لقد رأيت خيرا ، لقد صاحبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، وصليت خلفه . . وساق الحديث بنحو حديث أبي حيان غير أنه قال : ألا وإني تارك فيكم ثقلين ، أحدهما كتاب الله عز وجل ، هو حبل الله من اتبعه كان على هدى ومن تركه كان على ضلالة ، وفيه : فقلنا : من أهل بيته ؟ نساؤه ؟ قال : لا وأيم الله إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها ، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده .

رابعا : مسند الإمام أحمد وروايته عن زيد بن أرقم : -

ذكر الإمام أحمد في مسنده سبع روايات لحديث الثقلين إحداها عن زيد بن أرقم ، وهي تتفق مع ما رواه الإمام مسلم ، وأربع روايات عن أبي سعيد الخدري ، وروايتان عن زيد بن ثابت ، والروايات الست تختلف عما رواه أحمد ومسلم عن زيد ابن أرقم ، لذلك نرجيء ذكرها وما يتعلق بها إلى أن ننتهي من الرواية الأولى ، وهي كما جاءت في المسند (٤/٣٦٦ - ٣٦٧) .

« حدثنا عبد الله ، حدثنى أبي : ثنـا إسماعيـل بن إبراهيم ، عن أبي حيـان التيمي ، حدثنى يزيد بن حيان التيمي ، قال : انطلقت أنا وحصين بن سبرة ، وعمر بن مسلم ، إلى زيد بن أرقم ، فلما جلسنا إليه قال حصين : لقد لقيت يا زيد خيرا كثيرا ، رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسمعت حديثه ، وغزوت معه ، وصليت معه ، لقد رأيت يا زيد خيرا كثيرا ، حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال : يا بن أخى والله لقد كبرت سنى ، وقدم عهدي ، ونسيت بعض الذي كنت أعى من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فما حدثتكم فاقبلوه ، وما لا فلا تكلفونيه . ثم قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ يوما خطيبا فينا بماء يدعى خما ، بين مكة والمدينة ، فحمد الله تعالى وأثنى عليه ، ووعظ وذكر ، ثم قال : أما بعد : ألا يأيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتينى رسول ربي عز وجل فأجيب ، وإني تارك فيكم ثقلين : أولهما كتاب الله عز وجل فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب الله تعالى واستمسكوا به ، فحث على كتاب الله ، ورغب فيه ، وقال : وأهل بيتي : أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي . فقال له حصين : ومن أهل بيته يا زيد ؟ أليس نساؤه من أهل بيته ؟ قال : إن نساءه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده ، قال : ومن هم ؟ قـال : هم آل علي ، وآل عقيـل ، وآل جعفر ، وآل عباس ، قال : أكل هؤلاء حرم الصدقة ؟ قال : نعم » .

هذه روايات حديث الثقلين التى رواها الإمامان مسلم وأحمد عن زيد بن أرقم ، وهى تدل على وجوب الاعتصام بكتاب الله تعالي ، والقرآن الكريم أمرنا بالأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذه الروايات إذن تتفق مع الروايات التى تدعونا إلى التمسك بالكتاب والسنة .

كما أن هذه الروايات تحثنا معشر المسلمين على أن نرعى حقوق أهل بيت الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فنحبهم ونوقرهم ، وننزلهم منازلهم ، فحبنا لرسولنا ـ صلى الله عليه وسلم ـ يدفعنا لحبنا لآله الأطهار ، وعلينا أن نصلهم ، ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال : « والذي نفسى بيده لقرابة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحب إلى أن أصل من قرابتي » .

وقـال : « ارقبوا محمـدا ـ صلى الله عليـه وسلم ـ في أهل بيتـه » (أخرجهـما البخاري وغيره) .

والمراد بأهل البيت أمهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهن ، وأقارب الرسول ـ

صلى الله عليه وسلم ـ الذين حرموا الصدقة بعده ـ رضي الله تعالي عنهم جميعا .

والمعنى يشمل الجميع ، ولا يقتصر على أحد دون أحد ، ولذلك عندما جاء السؤال : « من أهل بيته ؟ نساؤه ؟ » كان الجواب : « لا وأيم الله » ، وعندما جاء السؤال بمن التبعيضية « أليس نساؤه من أهل بيته ؟ » كان الجواب مؤكدا أنهن من أهل البيت « إن نساءه من أهل بيته » .

ورأى قوم أن أمهات المؤمنين لسن من أهل البيت ! وأن المراد من أهل البيت ينحصر في أفراد معدودين معلومين ! فالمعنى كذلك لا يمتد ليشمل باقى الأقارب الذين أشارت إليهم هذه الروايات !

وذكر هؤلاء القوم ما رأوا أنه يؤيد ما يذهبون اليه ، وقد ناقشتهم ، وأثبت عدم صحة قولهم ، وبينت هذا بالتفصيل في كتيب « آية التطهير بين أمهات المؤمنين وأهل الكساء » ، فليرجع إليه من شاء . . .

خامساً . باقي روايات الثقلين في المسند وغيره : ـ

بالبحث في كتب السنة نجد روايتين في سنن الترمذي تتفقان مع روايات مسند الإمام أحمد الستة التى أشرنا إليها من قبل . ونذكر هنا الروايات الثمانية ، ثم نتحدث عنها .

روايات المسند هى :

١ ـ حدثنا عبد الله ، حدثنى أبي ، حدثنا أسود بن عامر ، أخبرنا إسرائيل ، يعنى إسماعيل بن أبى إسحق الملائى ، عن عطية ، عن أبى سعيد قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم :

« إنى تارك فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتى أهل بيتي ، وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض » (١٤/٣) .

٢ ـ حدثنا عبد الله : حدثنى أبي ، حدثنا أبو النضر ، حدثنا محمد يعني ابن طلحة ، عن الأعمش ، عن عطية العوفي ، عن أبى سعيد الخدري ، عن النبى ـ صلى الله عليه وسلم ، قال : « إنى أوشك أن أدعى فأجيب ، وإنى تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله عز وجل ، وعترتى . كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتى أهل بيتي ، وإن اللطيف الخبير أخبرنى أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض ، فانظرونى بم تخلفوني فيهما ؟ » . (١٧/٣) .

٣ ـ حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا ابن نمير ، ثنا عبد الملك يعني ابن أبي سليمان ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري قال :

قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « إني قد تركت فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر : كتاب الله عز وجل حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ألا إنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض » . (٣/٢٦) .

٤ ـ حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا ابن نمير ، ثنا عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري قال :

قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي : الثقلين : أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ألا وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض » (٣/٥٩) .

٥ ـ حدثنا عبد الله : حدثني أبي ، ثنا الأسود بن عامر ، ثنا شريك ، عن الركين ، عن القاسم بن حسان ، عن زيد بن ثابت ، قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « إني تارك فيكم خليفتين ، كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض » (٥/١٨١ ـ ١٨٢) » .

٦ ـ حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا أبو أحمد الزبيري ، ثنا شريك ، عن الركين ، عن القاسم بن حسان ، عن زيد بن ثابت ، قال :

قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم : « إني تارك فيكم خليفتين : كتاب الله وأهل بيتي ، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض جميعا » (٥/١٨٩ ـ ١٩٠) .

والترمذي أخرج روايتين هما [1] :

١ ـ حدثنا نصر بن عبد الرحمن الكوفي ، حدثنا زيد بن الحسن هو الأنماطي ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ، قال : رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حجه يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب ، فسمعته يقول : « يأيها الناس ، قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا :

---

(١) انظر مناقب أهل بيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في أبواب المناقب من سننه .

كتاب الله وعترتي أهل بيتي » (حسن غريب) .

٢ ـ حدثنا علي بن المنذر كوفي ، حدثنا محمد بن فضيل ، قال : حدثنا الأعمش ، عن عطية ، عن أبي سعيد ، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت ، عن زيد بن أرقم رضي الله عنهما قالا : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما » . (حسن غريب) .

سادسا : مناقشة الروايات :

هذه هي بقية روايات حديث الثقلين ، وبالنظر فيها نجد ما يأتي :

١ ـ عن أبي سعيد الخدري خمس روايات ، الأربع الأولى من المسند ، والثانية من سنن الترمذي ، وهذه الروايات كلها يرويها عطية عن أبي سعيد ، وعطية هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي ، والإمام أحمد نفسه ـ صاحب المسند ـ تحدث عن عطية وعن روايته عن أبي سعيد فقال بأنه ضعيف الحديث ، وأن الثورى وهشيما كان يضعفان حديثه ، وقال : بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير ، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول : قال أبو سعيد ، فيوهم أنه الخدري .

وقال ابن حبان : سمع عطية من أبي سعيد الخدري أحاديث ، فلما مات جعل يجالس الكلبي ، فإذا قال الكلبي : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كذا ، فيحفظه ، وكناه أبا سعيد ، وروى عنه ، فإذا قيل له : من حدثك بهذا ؟ فيقول : حدثني أبو سعيد ، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري ، وإنما أراد الكلبي ، قال : لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب .

وقال البخاري في حديث رواه عطية : أحاديث الكوفيين هذه مناكير ، وقال أيضا : كان هشيم يتكلم فيه . ولقد ضعفه النسائي أيضا في الضعفاء ، وكذلك أبو حاتم ، ومع هذا كله وثقه ابن سعد فقال : « كان ثقة إن شاء الله ، وله أحاديث صالحة ، ومن الناس من لا يحتج به » . وسئل يحيى بن معين : كيف حديث عطية ؟ قال : صالح .[1]

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ، وميزان الاعتدال .

وما ذكره ابن سعد وابن معين لا يثبت أمام ما ذكر من قبل . وقد يقال هنا : إذا كان الإمام أحمد يرى ضعف حديث عطية فلماذا روى عنه ؟ والجواب أن الإمام أحمد إنما روى في مسنده ما اشتهر ولم يقصد الصحيح ولا السقيم ، ويدل على ذلك أن ابنه عبد الله قال : قلت لأبي : ما تقول في حديث ربعى بن خراش عن حذيفة ؟ قال : الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد ؟ قلت : نعم ، قال الأحاديث بخلافه ، قلت : فقد ذكرته في المسند ؟ قال : قصدت في المسند المشهور ، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير ، وقد طعن الإمام أحمد في أحاديث كثيرة في المسند ، ورد كثيرا مما روى ، ولم يقل به ، ولم يجعله مذهبا له .[1] .

وعندما عد ابن الجوزى من الأحاديث الموضوعة أحاديث أخرجها الإمام أحمد في مسنده ، وثار عليه من ثار ، ألف ابن حجر العسقلانى كتابه « القول المسدد في الذب عن المسند » ، فذكر الأحاديث التى أوردها ابن الجوزي ، ثم أجاب عنها ، ومما قال : « الأحاديث التى ذكرها ليس فيها شيء من أحاديث الأحكام في الحلال والحرام ، والتساهل في إيرادها مع ترك البيان بحالها شائع ، وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا : إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا . وهكذا حال هذه الأحاديث .[2]

وما ذكره ابن حجر ينطبق على الأحاديث المروية في فضائل أهل البيت والتمسك بالعترة .

٢ ـ الرواية الثانية للترمذي رواها عن على بن المنذر الكوفي ، عن محمد بن فضيل ، ثم انقسم السند إلى طريقين : انتهى الأول إلى عطية عن أبى سعيد ، والثاني إلى زيد بن أرقم ، ولا يظهر هنا أى السندين هو الأصل . وإذا نظرنا في الروايات الأربع السابقة التى رواها عطية عن أبي سعيد نجد توافقا تاما في المعنى ، وفي كثير من اللفظ بينها وبين هذه الرواية ، مما يرجح أن هذا الطريق هو الأصل ، وهو

---

(١) انظر المسند تحقيق شاكر ـ طلائع الكتاب ٥٧/١ .

(٢) ص ١١ من القول المسدد .

المذكور أولا في الإسناد ، ومن قبل ذكرت ما رواه الإمامان أحمد ومسلم عن زيد ابن أرقم بطرق متعددة ، وفي تلك الروايات ذكر قوله صلى الله عليه وسلم : « وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدي والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به » ، فحث على كتاب الله ورغب فيه ، ثم قال : « وأهل بيتي ، أذكركم الله فى أهل بيتي » .

وهذا يتفق بعض الشيء مع رواية الترمذى لكن بينهما اختلاف كبير يستوجب عدم الجمع ، مما يجعلنا نطمئن إلى ضم رواية الترمذى إلى الروايات الأربع التي رواها عطية عن أبي سعيد ، واستبعادها عن روايات زيد بن أرقم إلا في موضع الاتفاق .

والذي جمع بين الطريقين في هذا الإسناد على بن المنذر الكوفي ، أو محمد بن فضيل ، ولكن الثاني روى عنه مسلم في إحدى رواياته السابقة عن زيد بن أرقم ، فيستبعد الجمع عن طريقه . فلم يبق إلا على بن المنذر ، وهو من شيعة الكوفة ، قال ابن أبي حاتم : سمعت منه مع أبي ، وهو صدوق ثقة ، سئل عنه أبي فقال : محله الصدق ، قال النسائي : شيعي محض ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن نمير : هو ثقة صدوق . وقال الدارقطني : لا بأس به ، وكذا قال مسلمة بن قاسم ، وزاد : كان يتشيع .

وقال الإسماعيلى : في القلب منه شيء لست أخيره . وقال ابن ماجه : سمعته يقول : حججت ثمانيا وخمسين حجة أكثرها راجلا[1] . وما سمعه منه ابن ماجه يجعلنا نتردد كثيرا في الاحتجاج بقوله : فكيف يقطع آلاف الأميال للحج ثمانيا وخمسين مرة أكثرها راجلا ؟ ليس من المستبعد إذن أن يجمع راو شيعى كهذا بين روايتين في مناقب أهل البيت ، تتفقان في شيء ، وتختلفان في شيء آخر . وهذا يجعلنا نزداد اطمئنانا إلى ما انتهينا إليه من جعل هذه الرواية مع الروايات الأخرى لعطية عن أبي سعيد ، وفصلها عن روايات زيد بن أرقم .

على أن هذه الرواية فيها ضعف آخر ، وهو الانقطاع في موضعين ؛ فالأعمش

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

وحبيب بن أبي ثابت مدلسان ، وهما يرويان بالعنعنة ، فلم يثبت سماع كل منهما هنا .

والأعمش وحبيب من الثقات ، وثبت سماع الأعمش من حبيب ، وسماع حبيب من زيد بن أرقم ، إلا أن في هذه الرواية لم يثبت السماع ، والأعمش فيه تشيع ، وهو كوفي ، وحبيب كوفي أيضا ، وفي بيئة الكوفة يمكن أن تشيع مثل هذه الأحاديث دون دقة أو تمحيص .

وحبيب نفسه قال لابن جعفر النحاس : إذا حدثني رجل عنك بحديث ، ثم حدثت به عنك ، كنت صادقا[1] .

فحبيب كان صادقا ليس بكاذب ، إلا أنه أبان عن رأيه ، فليس من الكذب عنده أن يسمع من راو عن آخر ، فيروى عن الآخر مباشرة بما لا يفيد السماع منه .

وفي المستدرك روى الحاكم[2] هذا الحديث بما يفيد سماع الأعمش من حبيب ، وهذا يحتاج إلى مراجعة الإسناد الذي ذكره ، وما أكثر رجاله . غير اننا لسنا مضطرين إلى بذل هذا الجهد ، فإن ثبت سماع الأعمش بقى أكثر من موطن ضعف . والحاكم ذكر الحديث بروايتين : إحداهما في إسنادها الإمام أحمد بن حنبل ، وسيأتى أنه هو

---

(١) الأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي ، مولاهم أبو محمد الكوفي . انظر ترجمته وترجمة حبيب في تهذيب التهذيب ، وميزان الاعتدال .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبى النيسابورى ، ولد سنة ٣٢١هـ وجاوز الثمانين حيث توفي سنة ٤٠٥ هـ . قال عنه ابن حجر في لسان الميزان : إمام صدوق ولكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك ، فما أدرى هل خفيت عليه ؟ فما هو ممن يجهل ذلك . وإن علم فهو خيانة عظيمة .

ثم هو شيعى مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين . والحاكم أجل قدرا وأعظم خطرا وأكبر ذكرا من أن يذكر في الضعفاء ، لكن قيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره . وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره ، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له ، وقطع بترك الرواية عنهم ، ومنع من الاحتجاج بهم ، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها .

نفسه ضعف الحديث كما ذكر ابن تيمية . والأخرى بين الذهبي وَهْي إسنادها[1] .

٣ ـ القاسم بن حسان العامرى الكوفي روى الروايتين الخامسة والسادسة من المسند عن زيد بن ثابت ، ورجح المرحوم الشيخ أحمد شاكر توثيقه وقال : « وثقه أحمد ابن صالح ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . وذكر البخاري في الكبير اسمه فقط ، ولم يذكر عنه شيئا ، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فلم يذكر فيه جرحا ، ثم نقل عن المنذرى أن البخاري قال :

« القاسم بن حسان سمع من زيد بن ثابت ، وعن عمه عبد الرحمن بن حرملة ، وروى عنه الركين بن الربيع ، لم يصح حديثه في الكوفيين » .

ثم عقب شاكر على هذا بقوله : « والذى نقله المنذرى عن البخارى في شأن القاسم بن حسان لا أدرى من أين جاء به ، فإنه لم يذكر في التاريخ الكبير إلا اسمه فقط كما قلنا ، ثم لم يترجمه في الصغير ، ولم يذكره في الضعفاء ، وأخشى أن يكون المنذرى وهم فأخطأ ، فنقل كلام ابن أبى حاتم بمعناه منسوبا للبخاري ، وأنا أظن أن قول البخاري في عبد الرحمن بن حرملة «لا يصح حديثه» إنما مرده إلى أنه لم يعرف شيئا عن القاسم بن حسان ، فلم يصح عنده لذلك حديث عمه عبد الرحمن »[2].

وفي توثيق القاسم بن حسان نظر ، فابن حبان ذكره أيضا في أتباع التابعين ومقتضاه أنه لم يسمع من زيد بن ثابت ، وقال ابن القطان : لا يعرف حاله[3].

والبخاري ذكر اسمه فقط في التاريخ الكبير ، وليس في هذا توثيق ولا تضعيف ، وفي الجرح والتعديل حقيقة لم يذكر فيه جرحا ، ولكن لم يذكر فيه

---

(١) انظر المستدرك ٣/١٠٩ ـ ١١٠ .

وهذا الحديث من الأحاديث التي أنكرها عليه أصحاب الحديث ، ولم يلتفتوا إلى تصحيحه .

(راجع ترجمته بشيء من التفصيل في التذكرة التي كتبت في صدر كتابه معرفة علوم الحديث للدكتور السيد معظم حسين) .

(٢) انظر المسند جـ ٥ التعليق على الرواية ٣٦٠٥ ، وهذه غير روايات العترة .

(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

كذلك تعديلا . وإذا كان الظن بأن البخاري ضعف عبد الرحمن بن حرملة من أجل القاسم ، فمن باب أولى أن يدخل القاسم في الضعفاء ، ويبقى هنا الإشكال وهو أن البخاري لم يذكره في الضعفاء ، ولم يذكر فيه جرحا في كتبه الأخرى المذكورة ، فمن أين جاء المنذري بما نقله عن البخاري ؟ .

لعل المرحوم الشيخ شاكرا كان يتردد فيما كتب لو عرف أن البخاري له كتاب آخر كبير في الضعفاء يقع في تسعة أجزاء ، وهو مخطوط ، ولا يوجد منه نسخ في مصر ، فلم لا يكون المنذري نقل منه[1] ؟ وفاته كذلك أن يقرأ ترجمة القاسم في ميزان الاعتدال ، فقد نقل الذهبي عن البخاري أن القاسم بن حسان حديثه منكر ولا يعرف[2] ، وهذا قول لا يحتمل الوهم . فلاشك أن المنذري والذهبي قد رجعا لما لم يتيسر لنا الرجوع إليه ، وأغلب الظن - إن لم يكن من المؤكد - أنهما نقلا عن كتاب الضعفاء الكبير للبخاري .

٤ - لم يبق إذن إلا الرواية الأولى للترمذي ، وفي سندها زيد بن الحسن الأنماطي الكوفي ، الذي روى عن الإمام الصادق عن أبيه عن جابر بن عبد الله ، قال أبو حاتم عن زيد هذا : كوفي قدم بغداد ، منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات[3] .

وخطبة الرسول - صلى الله عليه وسلم - في خطبة الوداع رواها مسلم بسند صحيح عن الإمام الصادق عن أبيه عن جابر ، وليس فيها « وعترتي أهل بيتي »[4] ، وهذه الخطبة رويت عن جابر بطرق متعددة في مختلف كتب السنة ، وليس فيها جميعا ذكر لهذه الزيادة[5] .

---

(١) في الحديث عن أحد الرواة قال العلامة المرحوم أحمد شاكر : « نقل الحافظ فى التهذيب ان البخاري ذكره في الضعفاء ، ولم أجده فيه » . وهذا يؤيد أنه لم يسمع بكتاب الضعفاء الكبير للبخاري - انظر قوله في الحديث عن الرواية رقم ٦٤٦ بالجزء الثاني من المسند .

(٢) يطلق البخاري « منكر الحديث » على من لا تحل الرواية عنه ، أما عند غيره فمنكر الحديث في درجة ضعيف الحديث - انظر : قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٥٨ ، وانظر كذلك تدريب الراوى ١ / ٣٤٩ وحاشية ص ٣٤٧ وميزان الاعتدال ١ /٦ .

(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ، وميزان الاعتدال .

(٤) راجع صحيح مسلم - كتاب الحج - باب حجة النبى - صلى الله عليه وسلم .

(٥) انظر حجة النبى - صلى الله عليه وسلم - كما رواها جابر بن عبد الله ص ٤٠ - ٤٥ .

سابعا : الاختلاف حول الحديث : ـ

رأينا فيما سبق ما رواه الإمامان مسلم وأحمد عن زيد بن أرقم[1] ، وهذا لا خلاف حول صحته .

ورأينا الروايات الأخرى لهذا الحديث ، وظهر ما بها من ضعف . وهنا ملحظ هام وهو أن الضعف أساسا جاء من موطن واحد وهو الكوفة . وهذا يذكرنا بقول الإمام البخاري في حديث رواه عطية : أحاديث الكوفيين هذه مناكير .

ومن هنا ندرك لماذا اعتبر ابن الجوزي هذا الحديث من الأحاديث الموضوعة ، وإن كانت الروايات في جملتها كما يبدو لنا لا تجعل الحديث ينزل إلى درجة الموضوع .

وفي فيض القدير شرح الجامع الصغير ذكر الحديث من مسند الإمام أحمد ، ومعجم الطبراني رواية عن زيد بن ثابت ، وصحح الحديث السيوطي والمناوي ، وقال المناوي : « قال الهيثمي : رجاله موثقون ، ورواه أيضا أبو يعلى بسند لا بأس به ، والحافظ عبد العزيز بن الأخضر وزاد أنه قال : في حجة الوداع ، ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي . قال السمهودي : وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة » . أ . هـ .

وتحدثنا من قبل عما رواه الإمام أحمد عن زيد بن ثابت ، وبينا ضعف الإسناد ، وبالنظر فيما رواه الطبراني نجد موطن الضعف نفسه . فهو من رواية القاسم بن حسان ، فقول الهيثمي يعنى توثيق القاسم .

وما ذكره عن حجة الوداع هنا بيناه من قبل ، فالتصحيح إذن غير مقبول ، غير أننا قد نوافق على عدم جعل الحديث من الموضوعات ، ومع هذا فابن الجوزي قد يكون له ما يؤيد رأيه ، فليس من المستبعد أن يكون الحديث كوفي النشأة ، وأن يكون مصنوعا في دار الضرب التي أشار إليها الإمام مالك . ومن هنا يمكن أن ينسب إلى عشرين من الصحابة ـ رضى الله عنهم ، بل إلى سبعين . غير أنه لم يصح عن

---

(١) راجع الروايات في « ثالثا : الصحيحان » ، و « رابعا : مسند الإمام أحمد وروايته عن زيد بن أرقم » .

صحابي واحد ، ولو صح عن صحابي واحد لكفى إلا أن يكون ممن لا يستحق شرف الصحبة .

ولعل من المهم هنا أن نذكر أن الإمام أحمد بن حنبل ، وهو ممن أخرج الحديث ، ذكر أنه ضعيف لا يصح ، فهو إذن غير صحيح النسبة إلى أى من الصحابة الكرام .

وشيخ الإسلام ابن تيمية رفض هذا الحديث وقال : « وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه ، وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا : لا يصح »[1] .

وفي عصرنا وجدنا العلامة المحقق الشيخ ناصر الدين الألباني - حفظه الله - يذهب إلى تصحيح رواية التمسك بالكتاب والسنة التى أشرنا إليها من قبل ، ويوافق السيوطي والمناوي هنا أيضا فيصحح حديث الثقلين الذي يأمر بالتمسك بالكتاب والعترة ، فيذكره في صحيح الجامع الصغير لا فى ضعيفه .[2]

وعندما سعدت بلقائه في زيارته الأخيرة لدولة قطر ، دار نقاش حول هذا الحديث ، وذكرت مواطن الضعف في الروايات التي جمعتها ، فقال - زاده الله علما وفضلا : إن ضعف هذه الروايات لا يعنى ضعف الحديث ، فقد يكون مرويا من طرق أخرى صحيحة لم تصل إليك[3] ، ثم أشار إلى كتابين أخرجا الحديث ولم يكونا من المصادر التي اعتمدت عليها قبل هذا البحث :

أحدهما : معجم الطبراني ، فنظرنا فيه ووجدنا في الإسناد القاسم بن حسان ، فالرواية إذن غير صحيحة .

والثاني : مستدرك الحاكم ، وفيه ما يفيد سماع الأعمش من حبيب ، ولكن يبقى أيضا مواطن الضعف الأخرى[4] . ولم يتذكر لماذا صحح الحديث ، ولم يتمكن

---

(١) منهاج السنة النبوية ٤/١٠٥ .

(٢) انظر صحيح الجامع الصغير ٢/٢١٧ - حديث رقم ٢٤٥٤ .

(٣) كلام الشيخ صحيح ، ولذلك فقد جمعت كل ما استطعت جمعه والنظر فيه من الروايات ، وقد أرشدني إلى هذا المنهج ، وساعدني في التطبيق منذ سنوات العلامة الثبت المحقق الأستاذ محمود شاكر - حفظه الله وأدام فضله .

(٤) راجع ما ذكرناه من قبل عن الحاكم ومستدركه ، وعن روايتيه لهذا الحديث .

من الرجوع إلى ما كتب نظرا لإبعاده عن داره ومكتبته ـ رد الله تعالى غربته . وبعد سفره قرأت ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ، فلما أبلغ به طلب تصوير الصفحات .

إذن ربما يعود الشيخ الجليل إلى البحث مرة أخرى ، وربما ينتهي إلى ما انتهى إليه إمام السنة الإمام أحمد ، وغيره من أهل العلم .

والشيخ الجليل في تصحيحه للحديث أشار إلى تخريج المشكاة ، فرأيت الرجوع إليها عسى أن أقف على حجته في التصحيح .

في الجزء الثالث من مشكاة المصابيح (ص ١٧٣٥) جاءت روايتان للحديث هما رقم ٦١٤٣ ، ٦١٤٤ .

قرأت الروايتين والتخريج فكانت المفاجأة مذهلة . وأثبت هنا ما جاء في الكتاب بالنص :

الرواية رقم ٦١٤٣ : ـ

عن جابر ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب ، فسمعته يقول : « يأيها الناس : إنى تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا . كتاب الله ، وعترق أهل بيتي » . (رواه الترمذي) .

والرواية الأخرى نصها كما يلي :

وعن زيد بن أرقم ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترق أهل بيتي ، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما » .

(رواه الترمذي)

هاتان هما الروايتان ، أما التخريج فهو كما يلي :

الرواية الأولى :

« وقال ـ أي الترمذي : حديث حسن غريب .

قلت ـ أي الألباني : وإسناده ضعيف » .

الرواية الثانية :-

« وقال : حديث حسن غريب .

قلت : وإسناده ضعيف أيضا ، لكنه شاهد للذي قبله » .

هذا ما قرأته ، ونقلته بنصه ، والضعيف الذي يشهد للضعيف لا يرفعه لمرتبة الصحيح ، بل قد لا يزيده إلا ضعفا ، فمن أين جاء تصحيح الشيخ إذن ؟

لا أدرى ، ولا أحب أن أعقب بشيء يبنى على الظن .

وفي عصرنا أيضا نجد كتابا يسعى جادا للدخول إلى كل بيت ، رأيت طبعته العشرين في عام ١٤٠٢ هـ ، ويوزع على سبيل الهدية في الغالب الأعم . واسم الكتاب « المراجعات » ذكر مؤلفه شرف الدين الموسوى هذا الحديث بالمتن الذي بينا ضعف أسانيده ، وقال بأنه حديث متواتر ! ثم نسب للشيخ سليم البشري - رحمه الله - شيخ الأزهر والمالكية أنه تلقى هذا القول بالقبول ! وأنه طلب المزيد ! ثم ذكر صاحب المراجعات بعد ذلك روايات أشد ضعفا ، ونسب للشيخ البشري أيضا أنه أعجب بها ، ورآها حججا ملزمة[1] . والذي يعنينا هنا أمران :

الأول : تبرئة الشيخ البشري مما نسب إليه ، فلم يكن ليجهل المتواتر ، ويخلط بينه وبين الضعيف والموضوع ، والكلام هنا كثير كثير ، فليس هذا موضعه إذن ، وإنما هذا تنبيه لقارىء الكتاب حتى لا يظن بالشيخ الظنون .

الثاني : الإشارة إلى أن أقوى الروايات التي ذكرها هي ما بينا ضعفه ، أما غيرها فمعظمه - إن لم يكن كله - تحدث عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ، وبين أنه موضوع لا أصل له[2] . وكثرة الموضوع والضعيف لا يرفع الحديث إلى مرتبة الصحيح فضلا عن المتواتر .

---

(١) انظر الكتاب المذكور ص ٥١ : ٦١ .

(٢) اقرأ كتابه منهاج السنة النبوية .

الفصل الثاني

فقــه الحديث

أشرت من قبل إلى فقه الروايات الصحيحة ، وهو يدل على وجوب الأخذ بالكتاب والسنة ، وهما بلا خلاف المصدران الأساسيان للعقيدة والشريعة .

وما صح عن زيد بن أرقم[1] - رضى الله تعالى عنه ، يدل إلى جانب هذا على وجوب رعاية حقوق أهل بيت الرسول - صلى الله عليه وسلم ، وتعرضت للحديث عن المراد بأهل البيت .

ويبقى هنا فقه الحديث الذي بينت ضعف طرقه ، والضعيف ليس بحجة ، ولكن ما دمنا وجدنا من صححه فلنبحث في فقهه لو فرضنا صحته .

قال العلامة المناوى في فيض القدير (٣/١٤) :

« إن ائتمرتم بأوامر كتابه ، وانتهيتم بنواهيه ، واهتديتم بهدى عترتي ، واقتديتم بسيرتهم ، اهتديتم فلم تضلوا . قال القرطبي : وهذه الوصيـة ، وهذا التـأكيد العظيم ، يقتضي وجوب احترام أهله ، وإبرارهم وتـوقيرهم ومحبتهم ، وجـوب الفروض المؤكدة التي لا عذر لأحد في التخلف عنها » .

ثم قال (٣/١٥) :

« لن يفتـرقا : أي الكتـاب والعترة ، أي يستمـرا متـلازمـين حتى يـردا عـلى الحوض : أي الكوثر يوم القيامة ، زاد في رواية كهاتين ، وأشار بأصبعيه ، وفي هذا مع قوله أولا : إنى تارك ، تلويح بل تصريح بأنهما كتوأمين ، خلفهما ووصى أمته بحسن معاملتهما ، وإيثـار حقهما عـلى أنفسهما ، واستمسـاك بهما في الـدين ، أما الكتاب فلأنه معدن العلوم الدينية ، والأسرار والحكم الشرعية ، وكنوز الحقـائق وخفايا الدقائق . وأما العترة فلأن العنصر إذا طاب أعان على فهم الدين ، فطيب العنصر يؤدى إلى حسن الأخـلاق ، ومحـاسنهـا تؤدى إلى صفـاء القلب ونـزاهتـه وطهارته . قال الحكيم : والمراد بعترته هنا العلماء العاملون إذ هم الذين لا يفارقون

---

(١) انظر الروايات في « ثالثا . . . ورابعا . . . » .

القرآن ، أما نحو جاهل وعالم مخلط فأجنبي من هذا المقام ، وإنما ينظر للأصل والعنصر عند التحلي بالفضائل ، والتخلي عن الرذائل ، فإن كان العلم النافع في غير عنصرهم لزمنا اتباعه كائنا ما كان ، ولا يعارض حثه هنا على اتباع عترته حثه في خبر على اتباع قريش ، لأن الحكم على فرد من أفراد العام بحكم العام لا يوجب قصر العام على ذلك الفرد على الأصح ، بل فائدته مزيد الاهتمام بشأن ذلك الفرد ، والتنويه برفعة قدره ، ثم قال الشريف : هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلا للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به ، كما أن الكتاب كذلك ، فلذلك كانوا أمانا لأهل الأرض ، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض » . أ . هـ .

وقال ابن تيمية بعد أن بين أن الحديث ضعيف لا يصح : « وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة . قالوا : ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره » .

وقال أيضا : « إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع ، والعترة بعض الأمة ، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة »[١].

●●●●

بالنظر في هذه الأقوال ، وبتدبر متن الحديث ، نقول :

١ ـ يجب ألا يغيب عن الذهن المراد بأهل البيت ، فكثير من الفرق التي رزىء بها الإسلام والمسلمون ادعت أنها هى التابعة لأهل البيت .

٢ ـ أهل البيت الأطهار لا يجتمعون على ضلالة ، تلك حقيقة واقعة ، ونلحظ هنا أنهم في تاريخ الإسلام لم يجتمعوا على شيء يخالف إجماع باقى الأمة ، فالأخذ بإجماعهم أخذ بإجماع الأمة كما أشار ابن تيمية .

٣ ـ إذا نظرنا إلى أهل البيت كأفراد يتأسى بهم ، فمن يتأسى به منهم ، ونتمسك

---

(١) منهاج السنة النبوية ١٠٥/٤ .

بسيرته ، لابد أن يكون متمسكا بالكتاب والسنة ، فإن خالفهما فليس بمستحق أن يكون من أهل البيت .

وكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذلك فعند الخلاف نطبق قول الله تعالى : « فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » .

(النساء : ٥٩)

٤ ـ لو كان ما ذكره الشريف من الفقه اللازم للحديث لكان في هذا ما يكفى لرفض المتن ، فالأيام أثبتت بطلانه ، وإلا فمن الذي نؤمر باتباعه في عصرنا هذا على سبيل المثال ؟

أبإحدى الفرق التي تنتسب لآل البيت ؟ أم بجميع الفرق وكل فرقة ترى ضلال غيرها أو كفره ؟ أم بنسل آل البيت من غير الفرق ؟

فكيف إذن نؤمر بالتمسك بمن لا نعرف ؟!

٥ ـ فرق كبير بين التذكير بأهل البيت والتمسك بهم ، فالعطف على الصغير ، ورعاية اليتيم ، والأخذ بيد الجاهل ، غير الأخذ عن العالم العابد العامل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ـ صلى الله عليه وسلم .

وفي ختام القول عن فقه الحديث أذكر هنا ما ذهب إليه بعض المسلمين من أن الحديث يدل على إمامة أفراد معينين من أهل البيت تجب طاعتهم والأخذ عنهم ، وأن أول هؤلاء على بن أبى طالب ، رضى الله تعالى عنه ، وأنه هو وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا القول جد خطير ، فإنه يؤدى إلى اتهام الصحابة الكرام ، خير أمة أخرجت للناس ، بأنهم خالفوا وصية رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ، وإلى عدم شرعية خلافة الخلفاء الراشدين الثلاثة ـ رضى الله تعالى عنهم ، وإلى هدم أركان رئيسة في الإسلام .

غير أننا هنا لا نحب أن نخوض في هذا الموضوع ، فالبحث لا يتسع لمثله ، وإنما نقول في فقه هذا الحديث بأن ما ذهب إليه هؤلاء القوم مردود مرفوض لأن الحديث ليس بصحيح ولا صريح ، ومعارض بالصحيح الصريح .

ومن الأحاديث الصريحة الصحيحة ما يأتي :

أولا : روى الشيخان بسندهما عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : « قيل لعمر : ألا تستخلف ؟ قال : إن أستخلف فقد استخلف من هو خير منى أبو بكر ، وإن أترك فقد ترك من هو خير منى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأثنوا عليه فقال : راغب راهب ، وددت أنى نجوت منها كفافا لا لى ولا على ، لا أتحملها حيا وميتا »(١)

وفي رواية أخرى لمسلم بسند آخر عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : « دخلت على حفصة فقالت : أعلمت أن أباك غير مستخلف ؟ قال : قلت : ما كان ليفعل ، قالت : إنه فاعل ، قال : فحلفت أنى أكلمه في ذلك ، فسكت حتى غدوت ولم أكلمه ، قال : فكنت كأنما أحمل بيمينى جبلا حتى رجعت ، فدخلت عليه ، فسألنى عن حال الناس وأنا أخبره ، قال : ثم قلت : إني سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك ، زعموا أنك غير مستخلف ، وأنه لو كان لك راعى إبل أو راعى غنم ثم جاءك وتركها رأيت أن قد ضيع ، فرعاية الناس أشد ، قال : فوافقه قولى فوضع رأسه ساعة ثم رفعه إلى فقال : إن الله عز وجل يحفظ دينه ، وإنى لئن لا أستخلف فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يستخلف ، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف . قال : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبا بكر فعلمت أنه لم يكن ليعدل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحدا ، وأنه غير مستخلف »(٢).

---

(١) راجع البخاري - كتاب الأحكام ، باب الاستخلاف ، ومسلم : كتاب الإمارة - باب الاستخلاف وتركه ، واللفظ للبخاري .

(٢) انظر الموضع السابق من صحيح مسلم . وروى أبو داود بسنده عن ابن عمر أيضا قال : قال عمر : إنى إن لا أستخلف فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم لم يستخلف ، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف ، قال : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر فعلمت أنه لا يعدل برسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحدا ، وأنه غير مستخلف . (انظر سنن أبى داود - كتاب الخراج والفىء والإمارة - باب في الخليفة يستخلف) .

وروى أحمد بسند صحيح عن الإمام على ـ رضى الله عنه ، أنه قال : « لتخضبن هذه من هذا ، فما ينتظر بي الأشقي ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين فأخبرنا به نبير عترته ! قال : إذن تالله تقتلون بى غير قاتلي ، قالوا : فاستخلف علينا ، قال : لا ولكن أتركم إلى ما ترككم إليه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم قالوا : فما تقول لربك إذا أتيته ؟ قال : أقول : اللهم تركتنى فيهم ما بدا لك ، ثم قبضتنى إليك وأنت فيهم ، فإن شئت أصلحتهم وإن شئت أفسدتهم » .

وفي رواية بسند آخر أن الإمام قال : « والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضبن هذه ، من هذه ، قال الناس : فأعلمنا من هو ؟ والله لنبيرن عترته ! قال : أنشدكم بالله أن يقتل غير قاتلي ، قالوا : إن كنت قد علمت ذلك استخلف إذن قال : لا ، ولكن أكلكم إلى ما وكلكم إليه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم[1] .

فهذه الروايات تدل على أن عمر وعليا ـ رضى الله عنهما ـ لم يستخلفا أحدا تأسيا برسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ، أي أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يعين أحدا لخلافته . ويؤيد هذا أيضا ما أخرجه أحمد بسند صحيح عن قيس بن عباد قال : « كنا مع على فكان إذا شهد مشهدا ، أو أشرف على أكمة أو هبط واديا قال : سبحان الله ! صدق الله ورسوله ، فقلت لرجل من بنى يشكر : انطلق بنا إلى أمير المؤمنين حتى نسأله عن قوله صدق الله ورسوله ، قال : فانطلقنا إليه : فقلنا : يا أمير المؤمنين ، رأيناك إذا شهدت مشهدا ، أو هبطت واديا ، أو أشرفت على أكمة ، قلت : صدق الله ورسوله ، فهل عهد رسول الله إليك شيئا في ذلك ؟ قال : فأعرض عنا ، وألححنا عليه ، فلما رأى ذلك قال : والله ما عهد إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عهدا إلا شيئا عهده إلى الناس ، ولكن الناس وقعوا على عثمان فقتلوه ، فكان غيرى فيه أسوأ حالا وفعلا منى ، ثم إنى رأيت أنى أحقهم بهذا الأمر فوثبت عليه ، فالله أعلم أصبنا أم أخطأنا[2] .

---

(١) انظر المسند جـ ٢ الروايتين ١٠٧٨ و ١٣٣٩ ، وبالحاشية بيان الشيخ شاكر لصحة الإسناد .

(٢) انظر الرواية وصحة إسنادها بالمسند جـ ٢ رقم ١٢٠٦ .

وكذلك يؤيد ما سبق ما رواه الشيخان وأحمد بأسانيد صحيحة أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ مات ولم يوص ، وقد روى هذا عن ابن عباس ، وعبد الله بن أبى أوفى ، والسيدة عائشة[1] .

ثانيا : روى البخاري بسنده عن السيدة عائشة ـ رضى الله عنها ـ أن رسول الله ـ صلوات الله عليه ـ قال : « لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبى بكر وابنه فأعهد ، أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون ، ثم قلت : يأبى الله ويدفع المؤمنون أو يدفع الله ويأبى المؤمنون[2] » .

وروى مسلم عنها أيضا أنها قالت : « قال لى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في مرضه : ادعى لى أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتابا ، فإنى أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل أنا أولى ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر[3] » .

وأخرج أحمد في مسنده هذا الحديث الشريف بسند صحيح كسند مسلم ،

---

(١) راجع صحيح البخاري ـ باب مرض النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووفاته ، وكتاب التفسير : باب من قال لم يترك النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلا ما بين الدفتين ، وباب الوصاة بكتاب الله عز وجل ـ وراجع كذلك صحيح مسلم ـ كتاب الوصية : باب ترك الوصية .

والمسند جـ ٥ روايات ٣١٨٩ ، ٣٣٥٥ ، ٣٣٥٦ .

(٢) البخاري ـ كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف .

(٣) مسلم : كتاب الفضائل ـ باب من فضائل أبى بكر الصديق .

وبسندين آخرين[1] .

وهذا الحديث الشريف يدل على أن الخلافة لو كانت بالنص لكانت لأبي بكر الصديق ـ رضى الله تعالى عنه ، فهو الأولى بها ، وتم ما قاله من لا ينطق عن الهوى ، فقد أبى الله سبحانه والمؤمنون إلا أبا بكر .

---

(١) انظر المسند جـ ٦ ص ٤٧ ، ١٠٦ ، ١٤٤ .

وذكر مدرس الفلسفة الدكتور أحمد محمود صبحى الرواية الأخيرة لهذا الحديث الشريف ، ولم يذكر مصادره بل اكتفى بنسبته لبعض أهل السنة ، ثم قال : « ولاشك أن الوضع ظاهر في هذا الحديث ، وأنه أريد به معارضة حديث الشيعة في أمر كتاب النبى الذى ينسب إلى عمر أنه منعه ، ولو صح كتاب النبى إلى أبى بكر لكان نصا جليا لأبى بكر ، وهو ما لم يقل به جمهور المسلمين » .

ورجل الفلسفة أقحم نفسه هنا فيما لا يعرف ، فحديث يرويه الشيخان والإمام أحمد بسند صحيح كيف يقال إنه موضوع بلاشك ؟! ومن المتهم بالوضع إذن ؟ والشيخان والإمام أحمد رووا الحديث الذى ظنه حديث الشيعة في أمر كتاب النبى وقال : بأن هذا وضع لمعارضته ! ورواية البخاري تدل على أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ هم ولكنه لم يرسل ، فلا نص جليا هنا لأبى بكر حتى يرفض الحديث لعدم صحة المتن .

والمؤلف كذلك اعتبر حديث التمسك بالكتاب والعترة من الأحاديث المتفق على صحتها عند أهل السنة ، مع أن رواياته لم تصح منها واحدة كما بينا من قبل .

(انظر كتابه : نظرية الإمامة ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

الخـــاتمـــة

هذه هى روايات حديث الثقلين التى جمعتها من كتب السنة ، وجعلت كل متن مع سنده ، وذكرت من أخرجه ، وبذا أمكن أن نميز الصحيح من غيره .

والروايات التى صحت سندا ، قبلت متنا ، ووضح فقهها ، ولا خلاف حول الأخذ به .

والروايات التى بينت ضعف سندها ، وصححها آخرون ، وجعلها غيرهم ضمن الأحاديث الموضوعة ، هذه الروايات وجدنا اختلافا حول فهم دلالتها . ولعلى بينت ما يمكن أخذه من فقه هذه الروايات .

فإن أكن أصبت فبفضل الله جلت قدرته ، وبعونه وحده سبحانه ، وإن أكن أخطأت فقد بذلت أقصى ما استطعت للوصول إلى الحق ، ورحمة ربك وسعت كل شىء .

ومما أمرنا عز وجل أن نتلوه ما جاء ختاما لسورة البقرة :

﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسَاً إلاّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ، رَبَّنَا لاَ تُؤاخِذْنَا إنْ نَسينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَىٰ ٱلّذينَ مِنْ قَبلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلانا فَانْصُرْنَا عَلَىٰ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَافِرِين ﴾ .

